الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي

د.محمد أحمد أبو عيد
قسم اللغة العربية التطبيقية
كلية إربد الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية
-المملكة الهاشمية الأردنية -

توطئة:

يتفق اللسانيون المعاصرون على أن الكتابة نظام سيميولوجي آخر غير ذلك النظام اللغوي الذي تتمحور حوله اللسانيات[1]، وعلى ذلك، فقواعد الإملاء ليست هي قواعد الصرف والنحو، ولا يفترض بها، أي قواعد الإملاء، أن تنبني على تلك القواعد، أي القواعد الصرفية والنحوية، بل يفترض بقواعد الإملاء أن تصف الحدث الكتابي كما هو، بوصفه حدثاً يسجل المنطوق تسجيلاً أميناً، لا أن تندفع لوصف وتحليل الوظائف الصرفية والنحوية للغة.

وفي الوقت الذي تقرر فيه اللسانيات المعاصرة حقيقة ذلك الانفصال بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، فإن اللسانيين العرب المعاصرين لا يفتأون يشيرون إلى تلك الحالة من الخلط بين الكتابة واللغة وقواعدهما في ما أنتجه علماء العربية من مكتوبات، مع التنبيه إلى ما جلبه هذا الخلط من أوهام وعدم وضوح في الأحكام والتصورات

1-محمد أبو عيد، "أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء"، مجلة جامعة قطر للآداب، العدد 28 (2006)، ص209.

اللغوية1(2). ولعل التقعيد للإملاء بأثر من القواعد الصرفية والنحوية من أظهر ما يؤشر على تلك الحالة من الخلط بين اللغة والكتابة، وعلى ذلك، فإن مهمة الدراسة الحالية تتمركز في الكشف عن تلك الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي.

لقد بدأ التقعيد للإملاء العربي2* في القرن الثاني الهجري3(1)، وهو تقعيد جاء متساوقاً ومرحلة التقعيد اللغوي، عامة، أو مرحلة إنتاج المؤلفات الصرفية والنحوية؛ وبطبيعة الحال، فإن الكتابة العربية عرفت الوجود قبل هذه المرحلة بمئات السنين على أقل تقدير، ومن ثم، فإن محاولة التقعيد الإملائي في تلك المرحلة كان يمكن لها أن تخضع لنواميس داخلية، أي لما هو متعلق بالنص المكتوب نفسه، وبأثر من الكتابة نفسها وقواعدها الذاتية الناظمة، فيقوم الإملائيون بوصف النظام الكتابي كما هو، وبمعزل عن اللغة وقواعدها، وهذا هو الأصل، ولكن، التقعيد الإملائي خضع لاعتبارات أخرى خارجية، كما تفترض الدراسة، تعود لطبيعة المرحلة التي جاء فيها التقعيد الإملائي، ومنها التأثر بالقواعد الصرفية والنحوية، ومن ثم، أصبح للإملاء العربي وجهان متمايزان،

1-رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979)، ص369.

2-تفصل الدراسة بين مصطلحي "الكتابة" و"الإملاء"، باعتبار أن الكتابة سابقة للإملاء، وهي أي الكتابة محاولة ابن اللغة لتسجيل اللغة وتقييدها، أما "الإملاء" فتنظر الدراسة إليه بوصفه علماً يحاول واضعوه أن يقعدوا لما وصف من المكتوب، على أن يكون التقعيد معيارياً، يثبت أشكالاً كتابية ويستبعد أخرى؛ ولعل هذه المقابلة بين الكتابة والإملاء تناظر تلك المقابلة بين اللغة وعلم القواعد.

3-غانم قدوري الحمد، علم الكتابة العربية، (عمان، دار عمار، 2004)، ص108.

الإملاء قبل التقعيد والإملاء بعد التقعيد. أما إملاء ما قبل التقعيد فيمثل الكتابة العربية بحالتها قبل أن تخضع لقواعد الصرفيين والنحاة، وأما الإملاء بعد التقعيد فيمثل الكتابة بعد أن تدخل الصرفيون والنحاة فيها جراحياً، فوضعوا لها قواعد صارمة تأثرت بالقواعد الصرفية والنحوية.

وإذا كان الهدف من وضع الكتابة، عامة، تمثيل المستوى المنطوق من اللغة، فإن إقحام الاعتبارات الخارجية، ومنها القواعد الصرفية والنحوية في الكتابة أدى إلى قصور الأبجديات التقليدية، مما جعل الكتابة تخرج عن الغاية التي وضعت من أجلها[1]، وعليه، يمكن القول، إن الكتابة العربية وظلت على حالها تخضع لسياق التطور الطبيعي، حتى قام الصرفيون والنحويون العرب بتعديلات واسعة عليها، وأخضعوها لتقعيد صارم في ضوء ما استقر لديهم من علوم الصرف والنحو[2]. ومن ثم، ظهر إلى الوجود ما يعرف بالإملاء العربي.

ومن هنا، فإن الإشارات المتكررة عند الأقدمين، والتي ترد للربط بين الصرف والنحو من جهة، وبين الكتابة، من جهة أخرى، لا تقع إلا في باب إخضاع الكتابة لأثر القواعد الصرفية والنحوية[3]، وهي ذات الإشارات المتكررة عند أفواج المعاصرين[4]. وإذا كان ما هو متداول بين الدارسين هي تلك الحالة من الخلاف بين الصرفيين والنحاة في كثير من القضايا، فإن

1- محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998)، ص17.

2-غانم قدوري الحمد، المرجع المذكور، ص110.

3-جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، (مصر، مكتبة الخانجي، 1909)، ص243.

4- غانم قدوري الحمد، المرجع المذكور، ص112.

حالة الخلاف تلك انتقلت إلى ميدان التقعيد الإملائي، فقواعد الإملاء ليست موضع اتفاق بين العلماء، قديماً وحديثاً[1]. والخلاف في الإملاء العربي لا زال قائماً بين الأقطار العربية، بل وبين أبناء القطر الواحد، بل وبين أفراد الفئة الواحدة المتجانسة من المتعلمين، وإن أحداً من المتعلمين العرب لم يشعر يوماً أن المؤسسات الأكاديمية أو المجامع اللغوية حسمت الرأي في القضايا الإملائية والكتابية[2].

وعلى سبيل التمثيل على طبيعة ذلك الخلاف، جاء في تقرير لجنة الإملاء بمجمع اللغة العربية القاهري، الدورة الرابعة عشرة: "ومن حسن حظنا أن علماء الرسم لم يتركوا قاعدة إلا وقد اختلفوا فيها"[3].

على أية حال، فإن تلك الحالة من الخلاف في القواعد الإملائية تشير إلى إمكانية النظر، وإعادة النظر، كرة بعد أخرى، بتلك القواعد، بل وبإمكانية البحث عن الأصول التي دعت إلى وضع مثل هذه القواعد الإملائية، وهو ما تحاول الدراسة أن تقوم به عن طريق الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، وهو كشف يؤشر على ما سبق شرحه من حالة الخلط بين المنطوق والمكتوب وقواعدهما عند الإملائيين.

وإذا كانت الدراسة الحالية تجنح إلى البرهنة على فرضيتها الأساس بالكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، فإنها ستوزع النقاش في ما يأتي من صفحات على محاور متعددة، وعلى الشاكلة الآتية:

1- عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، (القاهرة، مكتبة غريب، 1975)، ص109.

2-المرجع نفسه، ص110.

3- المرجع نفسه، ص109.

***الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف اللينة المتطرفة:**

جاءت قواعد الألف اللينة، إملائياً، على النحو الآتي[1]:

- الألف اللينة في الأفعال.

أ- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بألف ألفاً، إذا كانت منقلبة عن أصل واوي، كما في: دنا وسما وعلا.

ب- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بألف، ياء، إذا كانت منقلبة عن أصل يائي، كما في: هوى وبرى وسعى.

ج- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بالألف ياءً، إذا كان الحرف السابق للألف ليس الياء، كما في: استولى واسترضى والتقى.

د- تكتب الألف اللينة في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بألف ألفاً، إذا كان الحرف قبل الألف الياء، كما في: تَزَيَّا.

- الألف اللينة في الأسماء المعربة.

أ- إذا كانت الألف اللينة واوية الأصل تكتب ألفاً، كما في: عصا، علا، ذرا[2].

ب- إذا كانت الألف اللينة ذات أصل يائي تكتب بالياء، كما في: هدى، تقى، ورى[3].

1- المرجع نفسه، ص71.

2- فاطمة النجار، الموجه في الإملاء، دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، (القاهرة، دار البيان، 1983)، ص132.

3- المرجع نفسه، ص133.

ج- إذا كانت الأسماء المعربة غير الثلاثية منتهية بألف لينة ومسبوقة بياء تكتب ألفاً، كما في: السجايا، المزايا1، ويستثنى من ذلك الاسم العلم "يحيى"، فإنه قد كتب على هذا النحو "يحيى"، ليتميز عن الفعل "يحيا"2.

د- إذا كانت الأسماء المعربة فوق الثلاثية منتهية بألف، وليس قبل الألف ياء، تكتب الألف ياء، كما في: بشرى، تترى، طوبى3.

إن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، وإن بدت مستقرة، إلا أن واقع الحال يؤشر على خلاف ذلك؛ فخلافات الإملائيين في كتابة الألف المنقلبة عن ياء أوواو كبيرة جداً، ووصلت إلى حد القول بأن جميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف لأنه الأصل4، وهو قول يؤشر على جملة من المعطيات، لعل أظهرها:

إن الزعم بوجود قانون صارم يقضي بكتابة الألف اللينة ياءً إذا كانت منقلبة عن ياء وكتابتها ألفاً إن كانت منقلبة عن واو؛ هو زعم يقبل التأمل والتدقيق.

إن كتابة الألف اللينة ألفاً، بصرف النظر عن أصلها الواوي واليائي، يشي بإحساس الإملائيين، بضرورة الفصل بين قواعد اللغة وإملائها، ذلك أن الإملاء وجد ليمثل المنطوق اللغوي لا أن يمثل قواعد الصرفيين والنحاة وافتراضاتهم، وعليه، فإن الألف من جهة النطق وكذا الإملاء هي ألف، بغض الطرف عن أصلها المفترض في قواعد الصرفيين.

1-المرجع نفسه، ص134.

2- المرجع نفسه، ص135.

3-عبد العليم إبراهيم، المرجع المذكور، ص70.

4- غانم قدوري الحمد، المرجع المذكور، ص142.

إن الاضطراب في القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، إنما يمثل الاضطراب في كتابة ذات الألف في نصوص ما قبل التقعيد الإملائي، إذ إن الناظر في تلك النصوص يلحظ شكلين كتابيين، هما الألف القائمة /ا/، والألف المقصورة /ى/، وكل من الشكلين خُط ليمثل الألف بغض النظر عن أصلها اليائي أو الواوي.

إن تخصيص الألف القائمة في مرحلة ما بعد التقعيد الإملائي لتمثل الألف المنقلبة عن أصل واوي، وكذا تخصيص الألف المقصورة لتمثل الألف المنقلبة عن أصل يائي، إنما هو إقحام من الصرفيين لقواعدهم في قواعد الإملاء.

لو أخذ الصرفيون بمبدأ الفصل بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، لكانوا أمام خيارين؛ إما أن يحفظوا للألف شكلين كتابيين كما هو وارد في نصوص ما قبل التقعيد ودون الالتفات لموضوع الأصل، وإما أن يثبتوا شكل الألف القائمة ممثلاً وحيداً للألف أينما وردت وبغض الطرف عن أصلها أيضاً.

اختار الإملائيون خياراً ثالثاً، يقضي بالاحتفاظ بالشكلين الكتابين للألف، وكما وردت في نصوص ما قبل التقعيد، مع الفصل بين الشكلين، بناءً على القواعد الصرفية في فصلها بين ما هو واوي الأصل أو يائي الأصل، وذلك كله بتخصيص رسم الألف القائمة، ليمثل الألف المنقلبة عن واو، وتخصيص رسم الألف المقصورة ليمثل الألف المنقلبة عن ياء.

إنَّ التكلم على الأصل اليائي أو الواوي للألف، ليس إلا من افتراض الصرفيين، وليس له ما يعضده في واقع اللغة المنطوقة، والكلمات ذات

الأصل الواوي المفترض إنما كتبت ألفها اللينة ألفاً، تمثيلاً لما ينطق، وكما هو معروف ومتداول في كل الأروقة، فإن ما جاء على أصله، لا يسأل عن علته.

أما الكلمات المنتهية بألف لينة أصلها يائي، فكتبت ألفها مقصورة {ى} من باب تنوع الأشكال الكتابية الممثلة لصوت لغوي واحد، وهي ظاهرة مألوفة في كثير من الكتابات، ولعل هذا التعدد للأشكال الكتابية يعود إلى مرحلة لغوية معينة، كان فيها كل من الألف القائمة والألف المقصورة يمثل صوتاً لغوياً مختلفاً، ثم في مرحلة تالية حدث تطور صوتي محدد، لم يواكبه تطور في الشكل الكتابي، إذ إن اللغة المنطوقة في حالة تغير مستمر، في حين تستمر الكتابة في المحافظة على شكل ثابت مستقر، ولعل هذا التحليل يتفق مع القول بأن هذه الألف كانت تنطق ياء شبه حركة /ي/، ومن ثم، فمن الطبيعي، والحالة هذه أن يشار إلى الياء برمزهما المعروف (ى)، وذلك من باب المطابقة التامة بين المنطوق والمكتوب، عملاً بما وضعت من أجله الأبجديات والكتابة، وفي مرحلة أخرى لاحقة تطور صوت الياء في تلك المواضع، ليصبح فتحة طويلة (ألف لينة)، ولم يواكب التطور الصوتي في صوت الياء تطور في رسمها المكتوب، ومن ثم، ظهر الرمز (ى)، ليشير إلى الفتحة الطويلة في بعض السياقات الكتابية[1].

وعليه، فإن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة لم تصف الكتابة العربية في أطوارها المتخالفة، بل هي حاولت تفسير التنوع في تمثيل الفتحة الطويلة كتابياً (ا) و (ى) اتكاءً على مقولات صرفية مفترضة، مع أن الوصف للظاهرة كان يمكن له أن يكتفي بالإقرار برسمين خطيين يمثلان

1- محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص83.

الفتحة الطويلة،وذلك قياساً على الإقرار بتمثيل الرسم الكتابي الواحد لصوتين مختلفين، كما في رسم الواو (و) والذي يمثل الواو الحركة وشبه الحركة، وكما في رسم الياء (ي) والذي يمثل الياء الحركة وشبه الحركة.

ولعل من التوظيفات الصرفية لشكلي الألف تغير شكل الكتابة في "يحيى" و"يحيا"، ليخدم وظيفة صرفية، قررها الصرفيون في قواعدهم، هي الفصل بين الصيغة الاسمية والصيغة الفعلية.

إن مثل هذا التوظيف الصرفي لتعدد الشكل الكتابي للألف إنما يقوم على غض الصرفيين نظرهم عن حالتي الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي وبعده، وهو، من جهة أخرى توظيف يقوم على استدعاء الاختلاف في مرحلة ما قبل التقعيد وتفسيره بقواعد صرفية ونحوية.

ومما يمثل حالة الانفصال بين الإملاء قبل التقعيد والإملاء بعد التقعيد، أن الكلمة إذا اتصل بها ضمير عادت الياء ألفاً، فتكتب هواك وفتاك في الأسماء، و"رماك" و"هداك"، في الأفعال؛ هذا بعد مرحلة التقعيد الإملائي، أما قبل التقعيد، وفي "رسم المصحف"، عياناً، فإن الألف المكتوبة ياء لا ترد إلى الألف إذا اتصل بالكلمة ضمير، بل تظل مرسومة ياء[1]، وعليه، فإن عمل الإملائيين، هنا، كان بتثبيت شكل كتابي واحد، نظر إليه على أنه القاعدة أو المعيار.

* الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف الفارقة:

- الألف الفارقة بعد واو الجماعة:

1- غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص141.

تكتب الألف الفارقة أو ألف التفريق، وفق اصطلاح الإملائيين، بعد واو الجماعة التي تتصل بالأفعال، كما في: "بذلوا، أن يعملوا، اجتهدوا"، وتسمى الألف الفارقة، لأنها تفرق بين الواو التي هي من أصل الفعل، كما في: "يدعو" و"واو" الفاعل التي هي زائدة.

إن نظرة عجلى إلى واقع الكتابة العربية قبل التقعيد الإملائي، ممثلاً برسم المصحف العثماني وبغيره من المكتوبات، ترينا أن ما قيل عن الألف الفارقة كلام يرقى إلى مرتبة الشك، فهذه الألف كانت تزاد بعد كثير من الواوات، سواء في ذلك، أكانت الواو أصلية أم زائدة[1].

وأما دورها الوظيفي بالتفريق بين الواو الأصلية والزائدة، وهو دور صرفي، فلم يسند إليها إلا بعد التقعيد الإملائي، أي بعد إقحام القواعد الصرفية في الإملاء، فأصبح للألف عمل ليس من طبيعة الكتابة، وليس من صنعها، بل هو من صنع الصرفيين.

- الوظيفة النحوية في الألف الفارقة في "مائة":

يرى الإملائيون العرب أن الألف في "مائة" هي ألف فارقة، إذ هي تفرق بين "مائة" و"منه"[2]، وعليه، فهي، تقوم بوظيفة نحوية تتمثل في الفصل بين الاسم وشبه الجملة.

والحق، كما يرى الدارس، أن الألف في هذا الموضع ليست فارقة، ولا تؤدي وظيفة نحوية في الفصل بين (مئة) و(منه)، بل هي ألف تاريخية تراثية أو هي راسب لغوي تاريخي، يشير إلى ذلك المورث الكتابي الذي ورثته

1- أحمد قبش، الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه، (دمشق، 1977)، ص78.

2- حسين والي، كتاب الإملاء، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1986)، ص73.

الكتابة العربية عن شقيقتها السريانية، إذ إننا نجد السريانية احتفظت بالكلمة ذاتها "مائة" على الشاكلة نفسها التي ترد عليها في العربية[1] ، ومن ثم، فإن عدم أخذ الإملائيين العرب للكتابات السامية بعين الاعتبار عند وضع القواعد الإملائية هو ما دفع بهم إلى البحث عن تفسير للظواهر الكتابية، في ضوء القواعد النحوية، فراحوا يهبون هذه الألف في هذا الموضع تلك الوظيفة النحوية، وهو ما تنقضه الدراسة الحالية.

***الوظائف النحوية والصرفية للواو الفارقة:**

-الواو في عمرو:

تزاد الواو في كلمة "عمرو"، وفق قواعد الإملائيين، للفرق بينها وبين "عمر" الاسم الممنوع من الصرف[2]؛ وبهذا النظر، فإن للواو في "عمرو" وظيفتين:

- وظيفة صرفية تمثلت في الفصل بين صيغتين للاسم: "عَمرو" و"عُمَر".

- وظيفة نحوية تمثلت في تبيان العلامة الإعرابية التي ينبغي لها أن تظهر على أواخر الكلم.

إن هذه الواو، وفق ما ترى الدراسات المعاصرة، ليست فارقة، وإنما هي أثر لهجي آرامي نبطي دال على حالة إعرابية، ومثل كلمة "عمرو" عشرات من أسماء الشخوص البدوية لا تزال باقية إلى اليوم في بادية الشام والجزيرة العربية، وهي أسماء حية، الواو في كتابتها ذات مقابل صوتي حقيقي، وذلك من مثل: سعدو، خيرو، هبو، عبدو، زيدو، كلبو، ملكو،

1- محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص86.

2-أحمد قبش، المرجع المذكور، ص78.

ومثلها، أيضاً، العلم عمرو، إذ له نطقان بإظهار الواو وعدمه[1]، وأما إظهار الواو فيجعل الكلمة راسباً لغوياً نبطياً، توافق فيه المنطوق والمكتوب، وبعبارة أخرى، توافقت فيه أركيولوجيا اللغة وأركيولوجيا الكتابة؛ وأما عدم الإظهار، فنطق عربي خالص للكلمة، انفصلت فيه أركيولوجيا اللغة عن أركيولوجيا الكتابة، وبتعبير آخر، تغير النطق، وحافظت الكتابة، كعادتها، على شكلها الثابت.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تتفق مع الرأي المسطور، أعلاه، بأن الواو في "عمرو" ليست واواً فارقة، وليس مصطلح "فارقة" هنا إلا مصطلحاً من صنيع الصرفيين والنحاة لا غير، وكان غرضهم من ذلك أن استعانوا بالكتابة للفصل بين شكلين صرفيين، هما: "عمرو" و"عمر"، وكذا بيان الممنوع من الصرف منهما من المصروف، وهو توظيف صرفي ونحوي مزدوج للإملاء.

-الواو في أولى:

تزاد الواو في "أولى" الإشارية فرقاً بينها وبين "إلى" الجارة، ولم تزد في الجارة، لأنها حرف، والاسم أولى[2]، هذا باعتبار النحاة، أي إن الواو هنا تؤدي وظيفة صرفية، هي الفصل بين الصيغة الاسمية والصيغة الحرفية، وعلى المنوال نفسه تزاد الواو في أولات حملاً على المذكر في أولى[3]، إن ما تراه الدراسة أن الواو هنا حالها كحال شقيقاتها من الواوات، فهي ليست

1-حسين لافي، نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006)، ص62.

2-حسين والي، المرجع المذكور، ص80.

3- المرجع نفسه، ص81.

فارقة، ولا تؤدي وظيفة صرفية، ولكنها تشير إلى طور مرت به الكتابة العربية، كانت فيه تنزع إلى تمثيل الحركات في البنية الكتابية، ونتيجةً للخلط في النطق بين الضمتين القصيرة والطويلة واللتين لا يفصل بينهما إلا المدة الزمنية، ظهر الشكلان الكتابيان: "أولى" و"أولات".

* **الوظيفية النحوية في كتابة إذن (إذاً):**

استقرت القاعدة الإملائية الخاصة بـ "إذن" عند كثير من الإملائيين، على النحو الآتي:-تكتب إذن بالنون إذا كانت ناصبة للفعل المضارع، نحو: أدرس إذن تنجح، وإذا لم تكن ناصبة كتبت بـ التنوين، نحو: أخفق التلميذ في دروسه، إذا هو المسؤول عن فشله1(2).

إن القاعدة المشروحة، أعلاه، لا تصف واقع الكتابة العربية قبل التقعيد أو بعده، إذ إنها، أي القاعدة، تخترق من جهات عدة:

أ.جاء رسم المصحف السابق للتقعيد الإملائي بالألف مطلقاً "إذاً"2(3).

ب.كتبها أهل الكوفة نون مطلقاً، ليفرقوا، أولاً، بينها وبين إذا الفجائية والظرفية، ولأنها، ثانياً، أي إذن، حرف كأن ولن، والحرف لا يدخله تنوين3(1)، إن الكتابة الكوفية هذه، خرق للقاعدة، أعلاه، من جهة، وتوظيف للقواعد الصرفية والنحوية الكوفية في الإملاء، من جهة أخرى، وهو أثر وظف هذه المرة ليفرق بين "إذن" الحرفية و "إذا" الاسمية، أي للفصل بين صيغتين صرفيتين، وللفصل أيضاً بين مختلفين في العمل النحوي.

1-عبد السلام هارون، قواعد الإملاء، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993)، ص34.

2- المرجع نفسه، ص34.

3- حسين والي، المرجع المذكور، ص70-69.

ج. نقل عن المبرد، وهو من البصريين، أنه قال: "أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنها مثل أن ولن"[1].

د. يرى بعض المعاصرين أن تكتب "إذن" بالنون مطلقاً[2]، ومن أولئك إميل يعقوب، إذ رأى ذلك، تمثيلاً للمنطوق، من جهة، وفرقاً بين تنوين "إذن" وتنوين النصب اللاحق بأواخر الكلمات، من جهة أخرى[3]. وهو توظيف صرفي ونحوي آخر، للاختلاف في كتابة "إذن" و"إذاً".

إن كل أولئك الخروقات تؤشر على أن رسم "إذن" بالنون لأنها عاملة، ورسمها بالألف لأنها هاملة، إنما هو من وضع النحاة، وحدهم، وهو، "بالجملة"، يؤكد تلك الفرضية التي انطلقت منها الدراسة في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي، إذ جاء توظيف الإملاء، هنا، بوهب كل من "إذن" و"إذاً" وظائف نحوية، تسعى للفصل بين ما هو عامل وما هو هامل، وفق نظرية العمل النحوي.

* الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة التنوين[4]*

التنوين، صوتياً، نون لاحقة للعلامة الإعرابية، ولكنه لم يرسم في الإملاء العربي نوناً، وإنما رسم بتكرار حركة الإعراب، مسبوقة بالألف، في بعض الأنساق، ولو كتب التنوين في: كتبٌ، طربٌ، على نحو: "كتبُن"

1- إميل يعقوب، الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه، (طرابلس، جروس برس، 1986)، ص76.

2- المرجع نفسه، ص76.

3- المرجع نفسه، ص76.

4-* تعامل النحاة العرب مع التنوين، كتابياً، بإضافة حركة أخرى لحركة الإعراب الأصلية، مع أن التنوين، من وجهة صوتية معاصرة، ليس إلا نوناً أضيفت للكلمة، وذلك كما تكشف عنه الكتابة الصوتية:

Katibu + n = Katibun

و"طربُن"، أي: بطريقة صوتية، طابق فيها المنطوق المكتوب، لتغير الشكل الكتابي للاسم، ولم يعد شكلاً مميزاً للناظر، وعليه، فإن الكتابة على هذا النحو: "كتبُن" و"طربُن" وما شاكلهما، تخلق لبساً في الفصل بين الاسم والفعل، على المستوى المكتوب، ذلك أنك إذا ما كتبت التنوين نوناً، فإنك لن تفصل نون التنوين عن نون النسوة، وسيقرأ المرء كلمات من مثل: "كتبُن" و"طربُن"، تارة على الاسمية وتارة على الفعلية؛ إن علامة التنوين في "كتبٌ" و"طربٌ"، وإلى جانب ما تمثله من قيمة صوتية، فإنها تقوم بوظيفة صرفية نحوية مزدوجة، إذ تفصل بين الفعل والاسم، من جهة، وتفسر ملامح العمل النحوي من جهة أخرى[1]. إن هذا التحليل للتنوين من الناحية الكتابية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن علامة التنوين لم تكن متضمنة في المكتوبات العربية في مرحلة ما قبل التقعيد للإملاء، وإنما هي من صنيع النحاة، فإنه، أي: التحليل ذاته، يكشف عن التوظيفات الصرفية والنحوية لتلك العلامة.

* الوظيفة الصرفية في كتابة التاء المربوطة والمفتوحة:

يصف الإملائيون كتابة التاء المربوطة والتاء المفتوحة على النحو الآتي:

-تكتب التاء في آخر الكلمة تاء مربوطة أو تاء مفتوحة مبسوطة. -ا لتا ء المربوطة، هي تاء تلفظ هاء عند الوقف، وتكتب إما (ة) أو (ة)[2].

1-مصطفى حركات، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، (صيدا، المكتبة العصرية، 1998)، ص30 - 31.

2- عمر سليمان ومحمود صيني، الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية، (الرياض، جامعة الملك سعود، 1991)، ص104.

-التاء المفتوحة، هي تاء تلفظ تاء عند الوقف وتكتب (ت)[1].

إن ما وضعه الإملائيون من قواعد تصف كتابة التاء المربوطة والمفتوحة هو ما جعل الشكل الكتابي للتاء يقوم بوظيفتين، أما الوظيفة الأولى فصوتية، وتتمثل في الفصل بين صوتي التاء والهاء عند الوقف، وأما الوظيفة الصرفية، فتتحقق في الفصل بين الاسم والفعل، إذ خصص الإملائيون التاء المفتوحة للأفعال، في حين خصصت التاء المربوطة للأسماء، ومن ثم، فإن الناظر، وفي ظل غياب التمثيل الخطي للحركات القصيرة، سَيَفْرُق بين الكلمتين "لعبة" و"لعبت"، على أن الأولى منهما اسم والثانية فعل، وذلك لم يكن إلا بسبب تغير الشكل الكتابي للتاء.

إن هذه الوظيفة الصرفية التي قام به الشكل الكتابي للتاء، إنما هي وظيفة أسندت إليها من قبل الصرفيين والنحاة في مرحلة ما بعد التقعيد، أما في مرحلة ما قبل التقعيد فلم يكن الأمر كما جاء في قواعد الإملائيين، بدليل أن النصوص العتيقة احتوت على شواهد لكلمات أسماء من مثل: "رحمت، سنت، كلمت، شجرت، امرأت"[2]، إن هذه الكلمات وأضرابها مما جاء بتاء مفتوحة إنما هي استمرار لموروث نبطي[3]، وهو يشير بالجملة إلى حالة فوضى في كتابة التاء قبل التقعيد الإملائي، وعدم انتظام كتابتها على النحو الذي وضعه الإملائيون العرب الذين أقحموا قواعدهم الصرفية والنحوية في الكتابة والإملاء.

1-فاطمة النجار، المرجع المذكور، ص49.

2- أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصحف، (دمشق، دار الفكر، 1986)، ص-77 79.

3-صلاح الدين المنجد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، (بيروت، دار الكتاب، 1972)، ص19.

فالتاء لها شكل في بداية الكلمة (تـ) وفي وسطها (ـتـ)، ولها شكلان في آخرها (ة) و(ت)، ولكن الإملائيين فصلوا بين الشكلين الأخيرين، متجاوزين نصوص ما قبل التقعيد، لغرض صرفي[1]، كما يظهر في الفصل بين الكلمتين: "لعبة" و"لعبت"، وما شاكلهما من كلمات.

* الوظيفة اللغوية في كتابة: ثَمة وثُمَّت.

قرر الإملائيون أن (ثَمّة) الظرفية المفتوحة الأول تكتب تاؤها مربوطة، فرقاً بينها وبين حرف العطف المضموم الأول (ثُمّت)[2]، وهو قياس من الإملائيين على الحالة السابقة في الفصل بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة، وهو فصل وظف، صرفياً، لِيَفْرُق بين الاسم والحرف.

1- مصطفى حركات، المرجع المذكور، ص30.

2- أحمد قبش، المرجع المذكور، ص12.

* **خلاصة:**

حاصل التكلم في ما دار من نقاش في محاور سلفت أن الإملائيين العرب والذين كانوا أنفسهم نحويين وصرفيين، لم يلتفتوا، عند وضعهم لقواعد الإملاء، إلى الجوانب التاريخية للكتابة العربية، ولم يصفوا، بدقة، ما هو مكتوب، ولم يفصلوا الكتابة عن اللغة، ومن هنا، فإنهم لم يفصلوا قواعد الإملاء عن قواعد اللغة، بل هم أقحموا قواعد اللغة في الكتابة والإملاء، مما جعل الإملاء العربي، في مواضع كثيرة، يشير إلى قواعد النحويين أكثر مما يصف واقعاً كتابياً ملموساً. وهو ما جعل قواعد الإملاء تتخالف، في كثير من الحالات، وواقع الكتابة، فجاء الإملاء، كما النحو العربي، معيارياً في طابعه العام، يحاول تقييس أشكال كتابية محددة على حساب أشكال أخرى، بل هو يحاول أن يفرض أشكالاً ويقصي أشكالاً، كل ذلك باعتبار أن الشكل المفروض هو المعيار، وعليه يجري القياس.

إن ما ذهب إليه الدارس في هذه الورقات لا يستهدف قواعد الإملاء المستقرة، ولا يحاول تغييرها، بل هو، أي الدارس، يحاول الكشف عن حقيقة علمية، تتمثل في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي.

ثبت بمراجع البحث:

- إبراهيم، عبد العليم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، القاهرة، مكتبة غريب، 1975.

- أبو عيد، محمد، "أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء"، مجلة جامعة قطر للآداب، جامعة قطر، قطر، (المجلد 28، السنة 2006).

- أبو عيد، محمد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998.

- حركات، مصطفى، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، صيدا، المكتبة العصرية، 1998.

- الحمد، غانم قدوري، علم الكتابة العربية، عمان، دار عمار، 2004.

الداني، أبو عمرو، المحكم في نقط المصحف، دمشق، دار الفكر، 1986.

- الروسان، سليم، أساسيات في تعليم مبادئ الإملاء والترقيم، عمان، 1988.

- سليمان، عمر، وصيني، محمود، الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية، الرياض، جامعة الملك سعود، 1991.

- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، مصر، مكتبة الخانجي، 1909.

- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979.

- قبش، أحمد، الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه، دمشق، 1977.

- لافي، حسين، نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006.

- المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، بيروت، دار الكتاب، 1972.

- النجار، فاطمة، الموجه في الإملاء دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، القاهرة، دار البيان، 1983.

- هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.

- والي، حسين، كتاب الإملاء، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986.

يعقوب، إميل، الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه، طرابلس، جروس برس، 1986.